

Distr.: General
18 October 2002
Arabic
Original: English and French

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٦٢٦، التي عقدها مجلس الأمن في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، نظر المجلس في البند المعنون ''الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية''، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

''يرحب مجلس الأمن بما أحرز من تقدم في مجال انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشدد على إتمام هذا الانسحاب، ويدعو إلى تنفيذ جميع الاتفاقات التي وقعها أطراف الصراع وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، يعرب المجلس عن قلقه البالغ لازدياد التوتر في شرق البلد، وخاصة في أوفيرا وفي منطقة إيتوري.

''ويدين مجلس الأمن استمرار العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الهجوم الذي شنته قوات ماي ماي وقوات أخرى على أوفيرا، ويراقب بقلق شديد حشد القوات حول بوكافو. ويلاحظ المجلس بقلق أن هذه الأعمال تزيد من حالة عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتهدد الاستقرار الإقليمي، وتترتب عليها عواقب إنسانية وخيمة، لا سيما زيادة أعداد المشردين داخليا واللاجئين، ويمكن أن تهدد الحالة الأمنية على حدود بوروندي ورواندا.

''ويهيب مجلس الأمن بجميع أطراف الصراع أن توقف الأعمال القتالية على الفور وبدون شروط مسبقة، ويرحب بالدعوة التي وجهتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في بيانها المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى وقف إطلاق النار هذا، ويدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الحكومات في المنطقة إلى استخدام نفوذها على جميع الأطراف لتحقيق ذلك، والامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة أو تقويض عملية السلام.

''ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى تقديم مزيد من التقارير عن الأحداث في منطقة بوفيرا ويؤكد أهمية أن تزيد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجدها في مجال المراقبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في مناطق الحدود المتاخمة لبوروندي ورواندا حالما تسمح الظروف الأمنية بالقيام بهذا الانتشار. ويشجع جميع الجهات الفاعلة المحلية، بما فيها أطراف الصراع وكذلك المجتمع المدني والمنظمات الدينية على الدخول في محادثات، وذلك بهدف إنهاء الأعمال القتالية والتوصل إلى اتفاق على قاعدة للتعايش السلمي في المنطقة خلال الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجع المجلس، بهذا الشأن، الأمين العام على أن ينظر في استخدام مساعيه الحميدة لتعزيز وتيسير هذه المحادثات مع تقديم البعثة الدعم عند الاقتضاء.

''ويذّكر مجلس الأمن جميع الأطراف في بوفيرا وفي المنطقة بأن عليها أن تتقيد بالمعايير الإنسانية الدولية وأن تكفل احترام حقوق الإنسان في القطاعات التي تخضع لسيطرتها.

''ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف الموجه ضد الأعراق في منطقة إيتوري، ويدين المجلس كل أعمال العنف أو التحريض على العنف. ويطلب إلى جميع الأطراف اتخاذ إجراءات فورية لنزع فتيل التوترات وضمان حماية المدنيين وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان. ويرحب المجلس بالجهود التي تبذلها حكومتا أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إنشاء لجنة الصلح المعنية بإيتوري، على نحو ما ورد في اتفاق لواندا المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ويحث البعثة على تقديم الدعم إلى جهود اللجنة عند الاقتضاء.

''ويشدد مجلس الأمن على لزوم عدم تقديم أي حكومة أو قوة عسكرية أو أي منظمة أخرى أو فرد لأي إمدادات عسكرية أو غيرها أو أي شكل آخر من أشكال الدعم لأي من الجماعات الضالعة في القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

''ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه إزاء الحالة في كيسانغاني، ويكرر طلبه بجعل المدينة منطقة منزوعة السلاح.

''ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف الكونغولية على التعجيل بما تبذله من جهود للتوصل إلى اتفاق لإنشاء حكومة انتقالية تمثل فيها جميع الفصائل، ويعرب عن تأييده لجهود المبعوث الخاص للأمين العام بهذا الشأن.

”ويهيب المجلس أيضا بجميع الأطراف والجماعات المسلحة المشاركة في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تلتزم بتحقيق تسوية سلمية للصراع في المنطقة، ويعرب عن إدانته لأي محاولة للجوء إلى العمل العسكري للتأثير على العملية السلمية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده التام لجهود الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحكومة جنوب أفريقيا.

”ويهيب مجلس الأمن بالزعماء الإقليميين أن يواصلوا تقديم الدعم لإنهاء القتال في بوروندي ويرحب مجلس الأمن بالزيارة التي قام بها مؤخرا وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية لبوروندي وإصدار الحكومتين بياناً مشتركاً (S/2002/1142). ويناشد المجلس الحكومتين بإبرام اتفاق على وجه السرعة وتطبيع العلاقات والتعاون في المسائل الأمنية“.